



الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٨٤)
محال إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل
ويدرج مجرول أعمال اللجنة القادمة
مع إعطائه حنفه الاستعجال

التاريخ : ١٢ رجب ١٤٣٥ هـ
الموافق : ١١ مايو ٢٠١٤ م

المحترم
السيد / رئيس مجلس الأمة

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع والثمانين
للجنة الشؤون التشريعية
والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر)
و(٢ مكرر أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على
الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية ، (الحال بصفة الاستعجال) .
برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة
العضو / مبارك سالم الحريص

سالك



التقرير الرابع والثمانون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر) و (٢ مكرراً)

إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي

على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

المقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، صالح أحمد عاشور

د. خليل عبدالله علي ، يعقوب عبدالمحسن الصانع ، د. عبدالكريم عبدالله الكندري

(الحال بصفة الاستعجال)

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ وذلك لبحثه ودراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لهذا الغرض بتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ حيث تبين لها أن الاقتراح بقانون يتضمن إضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) ، (٢ مكرراً أ) حيث تنص الإضافة الأولى على أن " يحظر على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقنصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمون إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إذا لم يكن لديهم تأمين أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد " .

والإضافة الثانية تنص على أن " يصدر وزير الصحة قراراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين أو الضمان الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة " .



كما استبان للجنة أن الهدف من الاقتراح بقانون - حسبما جاء بمذكرته الإيضاحية - هو معالجة أوجه القصور في القانون وذلك بإدراج هذه الفئة من الأجانب المتواجدين داخل أراضي الدولة ضمن قائمة المستفيدين من نظام التأمين الصحي .

ومن الدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون جيد الفكرة ويخلو من شبهة عدم الدستورية وعالج قصوراً بالقانون الحالي كما رأت تعديل الصياغة القانونية للاقتراح بقانون وذلك لتتماشى مع سياق الألفاظ المستخدمة بالقانون بمجمله فيكون نص الاقتراح كالتالي :

(مادة ٢ مكرراً) :

(لا يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقنصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد) .
(مادة ٢ مكرراً أ) :

(يصدر وزير الصحة قراراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة) .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراح بقانون مع التعديل الذي أبدته اللجنة كما هو مبين بالجدول المقارن المرفق .



واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

المرفقات :

- مشروع قانون كما أعدته اللجنة ومذكرته الإيضاحية .
- جدول مقارن .
- نسخة من الاقتراح بقانون .



مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠١٤

بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و(٢ مكرراً أ)

إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩

في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

تضاف مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و (٢ مكرراً أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه نصهما الآتي :

مادة (٢ مكرراً) :

" لا يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقنصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد "

مادة (٢ مكرراً أ) :

" يصدر وزير الصحة قراراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة "

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم () لسنة ٢٠١٤

بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و(٢ مكرراً أ)

إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن

التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

خلت نصوص وأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية من أي نص خاص بتطبيق نظام التأمين الصحي على الأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة واقتصرت الأحكام الواردة فيه على تطبيق النظام على الأجانب الحاصلين على إقامة قانونية ، الأمر الذي جعل فئة من الأجانب المتواجدين بالبلاد غير خاضعة لنظام الضمان الصحي .

من أجل ذلك أعد هذا القانون لمعالجة أوجه القصور في القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه وإدراج هذه الفئة من الأجانب المتواجدين داخل أراضي الدولة ضمن قائمة المستفيدين من نظام التأمين الصحي .

فنصت المادة (٢ مكرراً) على أنه لا يجوز منح تأشيرات الدخول للأجانب القادمين إلى دولة الكويت إذا لم يكن لديهم تأمين صحي أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي تواجدهم بالبلاد .

ونصت المادة (٢ مكرراً أ) على أن يصدر وزير الصحة قرار يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة .

جدول مقارن من

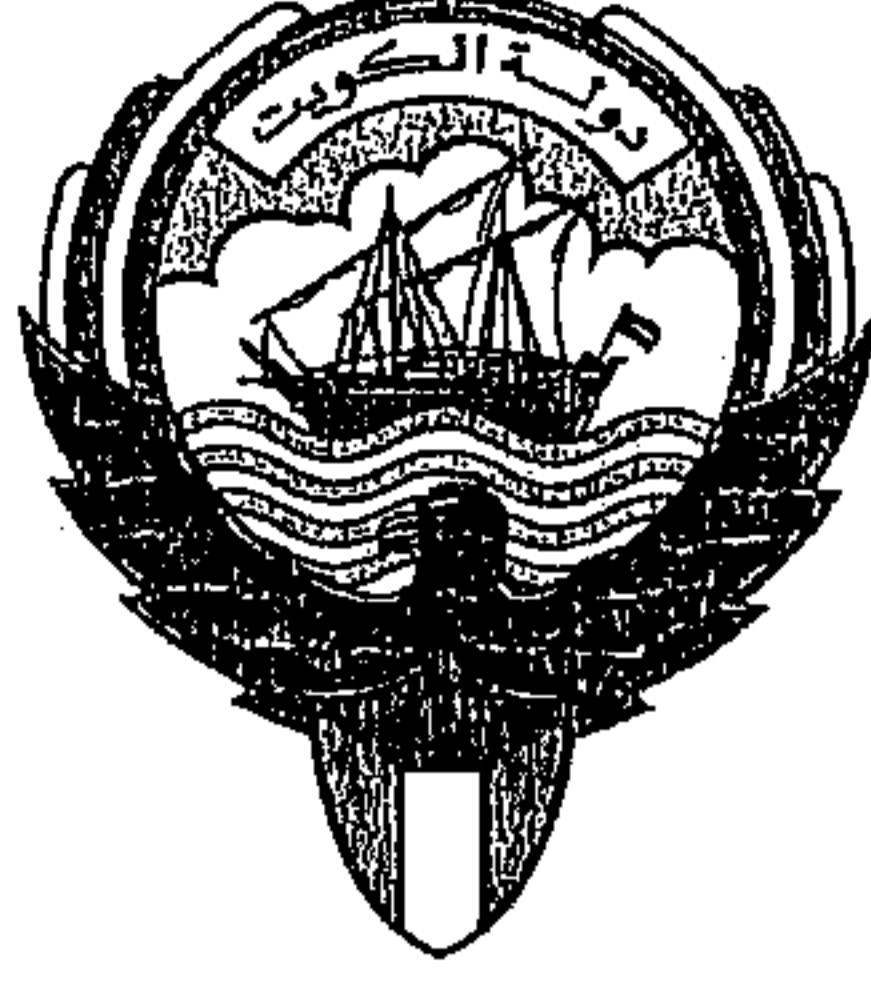
الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر) ، (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (الحال بصفة الاستعمال)

القدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، صالح أحمد عاشور ، د. خليل عبدالله علي ، يعقوب عبدالحسن الصانع ، د. عبدالكريم عبدالله الكندري

ملاحظات	النص كما انضمت اليه اللجنة	النص كما ورد بالاقتراح	النص الأصلي
	<p>بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و(٢ مكرراً أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية</p> <p>- بعد الإطلاع على الدستور ،</p> <p>وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية</p>	<p>بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر) و(٢ مكرراً أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية</p> <p>- بعد الإطلاع على الدستور ،</p> <p>وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية</p>	
	<p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	

ملاحظات	النص كما انتمت اليه اللجنة	النص كما ورد بالافتتاح	النص الأصلي
	<p>(مادة أولى)</p> <p>تضاف مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و (٢ مكرراً أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه نصهما الآتي :</p> <p><u>مادة (٢ مكرراً) :</u></p> <p>" لا يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد "</p> <p><u>مادة (٢ مكرراً أ) :</u></p> <p>" يصدر وزير الصحة قرراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي للفتات المذكورة بالمادة السابقة "</p>	<p>(مادة أولى)</p> <p>تضاف مادتين جديدتين برقم (٢ مكرراً) و (٢ مكرراً أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه نصهما الآتي :</p> <p><u>مادة (٢ مكرراً) :</u></p> <p>" يحظر على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمون إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إذا لم يكن لديهم تأمين أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد "</p> <p><u>مادة (٢ مكرراً أ) :</u></p> <p>" يصدر وزير الصحة قرراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين أو الضمان الصحي للفتات المذكورة بالمادة السابقة "</p>	

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالافتراح	النص الأصلي
	<p>(مادة ثانية)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح</p>	<p>(مادة ثانية)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح</p>	



١٥٢ / ١٤٦٨٤

المترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر) و (٢ مكرر أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

صالح أحمد عاشور

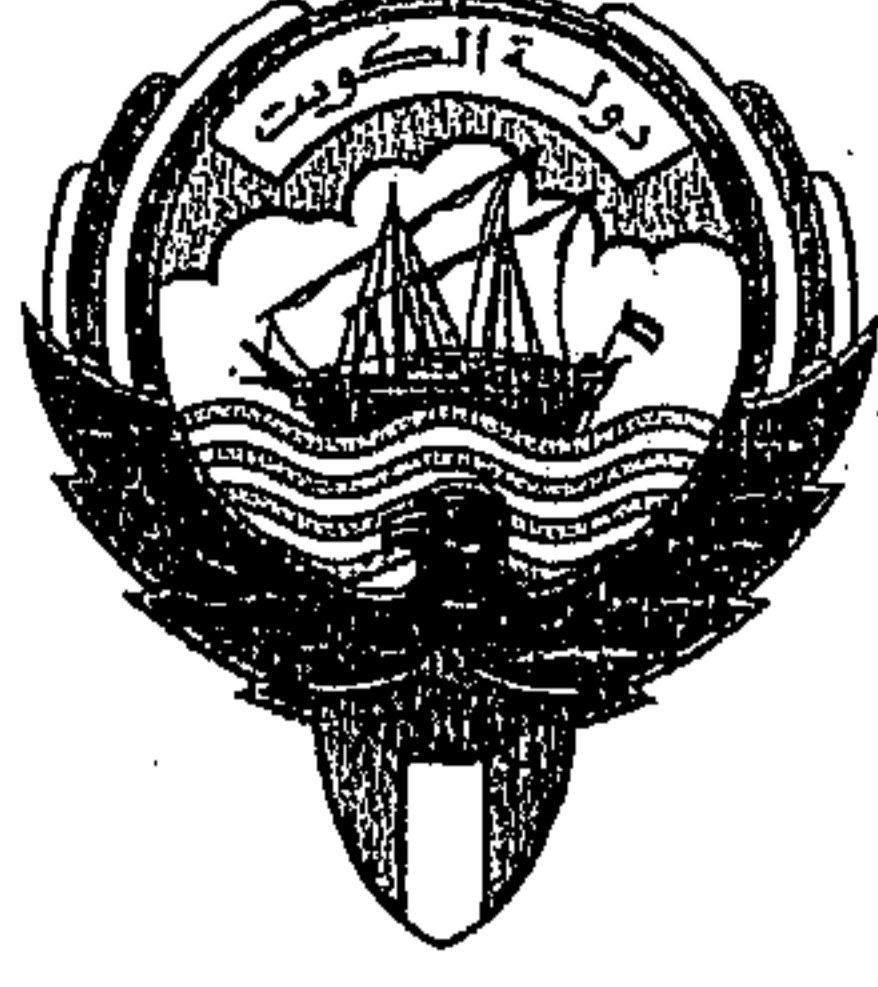
خليل إبراهيم الصالح

يعقوب عبدالمحسن الصانع

د. خليل عبدالله علي

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
ويوزع على الأعضاء



اقتراح بقانون

بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر)

و (٢ مكرر أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي
على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

تضاف مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر) و (٢ مكرر أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه نصهما الآتي :

مادة (٢ مكرر) :

يحظر على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وسفارات وقنصليات الدولة منح تأشيرات دخول للأجانب القادمون إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة إذا لم يكن لديهم تأمين أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد.

مادة (٢ مكرر أ) :

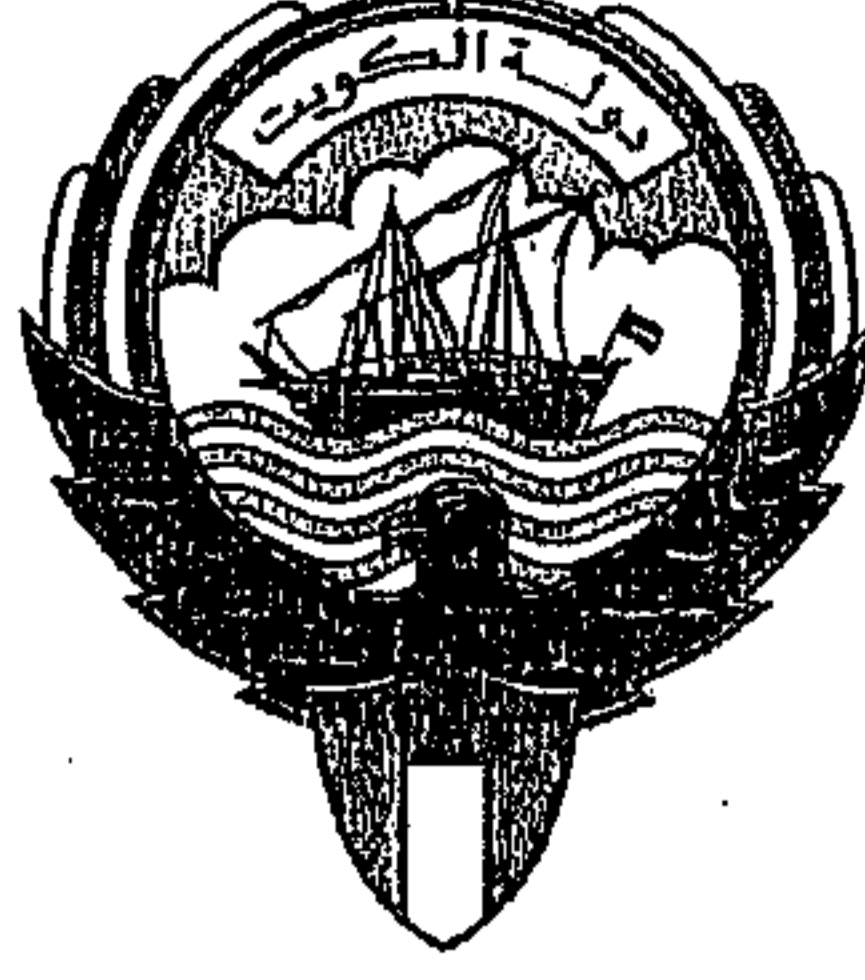
يصدر وزير الصحة قراراً يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين أو الضمان الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة.

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادتين جديدتين برقم (٢ مكرر)
و (٢ مكرر أ) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي
على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

خلت نصوص وأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية من أي نص خاص بتطبيق نظام التأمين الصحي على الأجانب القادمون إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة واقتصرت الأحكام الواردة فيه على تطبيق النظام على الأجانب الحاصلين على إقامة قانونية ، الأمر الذي جعل فئة من الأجانب المتواجدين بالبلاد غير خاضعة لنظام الضمان الصحي ، من أجل ذلك أعد القانون المرافق لمعالجة أوجه القصور في القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المشار إليه وإدراج هذه الفئة من الأجانب المتواجدين داخل أراضي الدولة ضمن قائمة المستفيدين من نظام التأمين الصحي.

فنصت المادة (٢ مكرر) على حظر منح تأشيرات الدخول للأجانب القادمون إلى دولة الكويت إذا لم يكن لديهم تأمين أو ضمان صحي شامل للسفر يغطي فترة تواجدهم بالبلاد. ونصت المادة (٢ مكرر أ) على أن يصدر وزير الصحة قرار يتضمن الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التأمين الصحي للفئات المذكورة بالمادة السابقة.